

# تفسير القرآن الكريم

١٦-٩-١٤٠١ سورة الحاقة ٨

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

# سورة الحاقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سورة الحاقة

أَحَاقَةُ (١)

مَا أَحَاقَةُ (٢)

وَ مَا أَدْرَاكَ مَا أَحَاقَةُ (٣)

# سورة الحاقة

كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَ عَادُ بِأَنْقَارِهِ ﴿٤﴾

# سورة الحاقة

فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴿٥﴾

# سورة الحاقة

تفسير القرآن الكريم

وَ أَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ  
صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾

سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَ  
ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ  
فِيهَا سُرُطًا حَتَّى كَانَهُمْ أَجْبَارُ نَحُلٍ  
حَاوِيَةٍ ﴿٧﴾

# سورة الحاقة

فَهَلْ نَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴿٨﴾



# سورة الحاقة

وَ جَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَ  
الْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ ﴿٩﴾

# سورة الحاقة

فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ  
أَخْذَةً رَابِيَةً ﴿١﴾

## سورة الحاقة

إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي  
الْجَارِيَةِ ﴿١١﴾

لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أذُنٌ  
وَإِطِيعُوا ﴿١٢﴾

فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ  
(١٣)

وَ حُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا  
دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾

# سورة الحاقة

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿٥﴾

وَ الْمَلَأُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَ يَحْمِلُ  
عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ  
(١٧)

# سورة الحاقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ  
خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾



يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ

• و قوله «يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ» يعني يوم القيامة تعرضون  
معاشر المكلفين «لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ»

## يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ

• فروى فى خبر مرفوع - ذكره ابن مسعود و قتادة - ان الخلق يعرضون ثلاث عرضات اثنتان فيها معاذير و جدال، و الثالثة تطاير الصحف فى الايدى فأخذ بيمينه و أخذ بشماله، و ليس يعرض الله الخلق ليعلم من حالهم ما لم يعلمه بل هو عالم بجميع ما كان منهم، لأنه عالم لنفسه لكن ليظهر ذلك لخلقه.

## يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ

• قوله تعالى: «يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ» الظاهر أن المراد به العرض على الله كما قال تعالى: عَرَضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا: الكهف: ٤٨،

• و العرض إراءة البائع سلعته للمشتري بيسطها بين يديه، فالعرض يومئذ على الله و هو يوم القضاء إبراز ما عند الإنسان من اعتقاد و عمل إبرازا لا يخفى معه عقيدة خافية و لا فعلة خافية و ذلك بتبدل الغيب شهادة و السر علنا قال: «يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ»: الطارق: ٩، و قال: «يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ»: المؤمن: ١٦.

# يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ

- و قد تقدم في أبحاثنا السابقة أن ما عد في كلامه تعالى من خصائص يوم القيامة كاختصاص الملك بالله، و كون الأمر له، و أن لا عاصم منه، و بروز الخلق له و عدم خفاء شيء منهم عليه و غير ذلك، كل ذلك دائمية الثبوت له تعالى، و إنما المراد ظهور هذه الحقائق يومئذ ظهورا لا ستر عليه و لا مريء فيه.
- فالمعنى: يومئذ يظهر أنكم في معرض على علم الله و يظهر كل فعلة خافية من أفعالكم.

# خارج الفقہ

۱۶-۹-۱۴۰۱ کتاب القصاص ۸

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

- مسألة ٢٣ لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها و لو تجدد الحمل بعد الجنائية، بل و لو كان الحمل من زنا، و لو ادعت الحمل و شهدت لها أربع قوابل ثبت حملها، و إن تجردت دعواها فالأحوط التأخير إلى اتضاح الحال، و لو وضعت حملها فلا يجوز قتلها إذا توقف حياة الصبي عليها، بل لو خيف موت الولد لا يجوز و يجب التأخير، و لو وجد ما يعيش به الولد فالظاهر أن له القصاص، و لو قتلت المرأة قصاصا فبانت حاملا فالدية على الولي القاتل.

لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

• إذا وجب القصاص على حامل أو على حائل فلم يقتص منها حتى حملت فإنه لا يستفاد منها وهي حامل لقوله «وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ» ولم يقل الأنثى و حملها بالأنثى و قال «فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» و قال «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ» و هذا يزيد على المثل.

لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

- فإذا وضعتة فعليها أن ترضعه **اللبأ** الذي لا يقوم بدنه إلا به، لأنه **يقال المولود به يعيش**، فإذا شرب اللبأ، فإن كان هناك امرأة راتبه ترضعه بأجرة أو غير أجرة قتلت لأن له من يعيش به، وإن لم يكن هناك من ترضعه بوجه بهيمة و لا إنسان لم يجز قتلها.



لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

• و أما إن وجد بهيمة يشرب لبنها أو امرأة مترددة غير راتبة أو نساء كذلك بهذه الصورة، فالمستحب لولى الدم التأنى و الصبر حتى يستقل بنفسه عن اللبن، لأن عليه فى اختلاف الألبان مشقة، فان لم يفعل و أبى إلا اختيار القصاص كان له ذلك، لأن لهذا الطفل ما يعيش به و يستقل.

لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

• هذا إذا ثبت أنها حامل بقول القوابل أو باعتراف ولي الدم، فأما إن ادعت أنها حامل و أنكر الولي و لم يكن هناك قوابل، قال قوم لا يؤخذ بقولها حتى يشهد أربع قوابل عدول بذلك، و منهم من قال يؤخر ذلك حتى يتبين أمرها، و الأول أقوى، و الثاني أحوط.

إذا حكم الحاكم بقتل الحامل قصاصا فقتلها الولي

• إذا حكم الحاكم بقتل الحامل قصاصا فقتلها الولي ففيها  
ثلاث فصول

• في الإثم، و الضمان، و من عليه الضمان.

إذا حكم الحاكم بقتل الحامل قصاصا فقتلها الولي

- أما المأثم فإن كانا **عالمين** بأنها حامل أثما معا بقتل الجنين: الحاكم بتمكينه، و الولي بالمباشرة،
- و إن كانا **جاهلين** فلا إثم عليهما،
- و إن كان أحدهما **عالما** و الآخر **جاهلا**، فالعالم مأثوم و الآخر معذور.

إذا حكم الحاكم بقتل الحامل قصاصا فقتلها الولي

- فأما الكلام في **الضمان**، فإن الحامل غير مضمونة لأن قتلها مستحق.

إذا حكم الحاكم بقتل الحامل قصاصاً فقتلها الولي

• و أما الجنين فينظر فيه، فان لم تلقه فلا ضمان **عندهم\***، لأنه لا يقطع بوجوده فلا يضمن بالشك

• \*الظاهر أن المراد منهم هو العامة و الحق أنه لو كان الشك في وجود الجنين و لا طريق لإحرازه فالإستصحاب يقتضى عدمه و لكن لو كان وجوده محرز و كان الشك في حياته حال القتل فالحق أن الكفارة و الدية ثابتان لإستصحاب حياة الجنين حال القتل و أما مقدار الدية فإن لم يمكن تعيين حال الجنين من كونه نطفة أو علقة أو مضغة أو مثل ذلك يثبت أقل الدية و هي دية النطفة، أي عشرون ديناراً. (مهدى الهادوى الطهراني)

إذا حكم الحاكم بقتل الحامل قصاصاً فقتلها الولي

• و إن ألت الحمل نظرت فإن ألتته ميتا ففيه الغرة و الكفارة\*، و **الغرة** رقة جيدة قيمتها عشر دية أمه أو نصف عشر دية أبيه عند قوم، و عندنا عشر دية أمه. و إن ألتته حيا - ضمنا من قتلها - فمات، ففيه دية كاملة و الكفارة.

• \* الظاهر أن هذا أيضاً رأى العامة و الحق أن الكفارة و الدية ثابتان لإستصحاب حياة الجنين حال القتل دون الغرة لأن الشيعة لم يفت بها و أما مقدار الدية فكما مر فإن لم يمكن تعيين حال الجنين من كونه نطفة أو علقة أو مضغة أو مثل ذلك يثبت أقل الدية و هي دية النطفة أي عشرون ديناراً (مهدى الهادوى

- في الحديث «٣»: «قَضِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي امْرَأَةٍ ضُرِبَتْ وَهِيَ حَامِلٌ فَأَلَقَتْ جَنِينًا بَغْرَةً عِبْدًا أَوْ أُمَّةً» ...
- قَالَ الْفُقَهَاءُ: قِيَمَةُ الْبَغْرَةِ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ.



## دية الجنين

• قال أبو حنيفة وأصحابه و من وافقهم: هي خمس مئة درهم، لأن الدية عندهم عشرة آلاف درهم. وقال الشافعي: هي ست مئة، لأن الدية عنده اثنا عشر ألفاً، قالوا: و سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى. هذا إذا أُلقي ميتاً، فإن أُلقي حياً ثم مات، ففيه الدية. قالوا: وإن قتلت الأم و هي حامل و لم يفصل جنينها لم يلزم فيه شيء، و إن انفصل حياً و مات لزمته ديته، و وجبت الكفارة، فإن انفصل ميتاً قال أبو حنيفة: لا شيء فيه و لا كفارة. و قال الشافعي: فيه الغرة و الكفارة. قالوا و من وافقهما: و الغرة على العاقلة. و قال مالك و ابن حنبل: هي على الجاني، في ماله.

• ١١٢٥

• ٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ  
عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي  
بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِذَا ضَرَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً  
حَبْلِي فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مَيْتًا فَإِنَّ عَلَيْهِ غُرَّةَ  
عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ يَدْفَعُهُ إِلَيْهَا

١١٢٦ •

٥ • عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ  
ص فِي جَنِينِ الْهَلَالِيَّةِ حَيْثُ رَمِيَتْ  
بِالْحَجَرِ فَالْقَتُّ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٍ أَوْ  
أُمَّةٍ

• ١١٢٧

• ٦ عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن  
 أبي حمزة عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله ع  
 قال جاءت امرأة فاستعدت علي أعرابي قد أفرعها  
 فألقت جنينا فقال الأعرابي لم يهل ولم يصح و  
 مثله يطل فقال النبي ص اسكت سجاعة عليك  
 غرة وصيف عبد أو أمه

## دية الجنين

• ١١٢٨

• ٧ الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله ع أن رجلاً جاء إلى النبي ص و قد ضرب امرأة حبي فأسقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة النبي ص فاستعدى عليه فقال الضارب يا رسول الله ما أكل و لا شرب و لا استهل و لا صاح و لا استبشر فقال النبي ص إنك رجل سجاعه فقتل في رقبه

## دية الجنين

• ١١٢٩

• ١ محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن أبي عبيدة و الحلبي عن أبي عبد الله قال سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تمخض قال عليه خمسمائة ألف درهم و عليه دية الذي في بطنها غرة و صيف أو و صيفة أو أربعون ديناراً

## دية الجنين

• فَلَا تَنَافِي بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَالْأَخْبَارِ  
 الْأُولَى لَأَنَّ الْأَخْبَارَ الْأُولَى مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ  
 جَنِينٍ قَدْ كَمَلَ وَتَمَّ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تَلْجِهْ  
 الرُّوحَ وَهَذِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ امْرَأَةً تَطْرَحُ  
 عِلْقَةً أَوْ مَضْغَةً فَتَكُونُ دِيَّةً ذَلِكَ غُرَّةُ عَبْدٍ  
 أَوْ أُمَّةٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيَّ ذَلِكَ

## دية الجنين

١١٣٠

٩ ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن علي بن  
 رئاب عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله ع في امرأة شربت دواء  
 وهي حامل لتطرح ولدها فالقت ولدها قال إن كان له عظم  
 قد نبت عليه اللحم و شق له السمع و البصر فإن عليها دية  
 تسلمها إلى أبيه قال و إن كان جنينا علقه أو مضغه فإن عليها  
 أربعين دينارا أو غرة تسلمها إلى أبيه قلت فهي لا ترث من  
 ولدها من ديته قال لا لأنها قتلتها



## دية الجنين

• وَلَا يَنَافِي هَذَا التَّأْوِيلُ رِوَايَةَ الْحَلَبِيِّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ  
 مِنْ أَنَّ الْمَرَأَةَ كَانَتْ تَمَخُضُ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ لِأَنَّهَا كَانَتْ  
 تَمَخُضُ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ غَيْرَ تَامٍ بَانَ يَكُونُ سَقْطًا  
 فَلَا اعْتِرَاضَ بِذَلِكَ عَلَيَّ حَالٍ وَيُمْكِنُ أَنْ تَحْمَلَ  
 هَذِهِ الرِّوَايَاتُ عَلَيَّ ضَرْبَ مَنْ التَّقِيَّةُ لِأَنَّ ذَلِكَ  
 مَذْهَبٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَامَّةِ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

## ديه النطفة و العلقه و المضغه فصاعدا

- مسألة ١٢٢ [ديه النطفة و العلقه و المضغه فصاعدا]
- إذا أُلقت نطفة، وجب على ضاربها عشرون دينارا، و إذا أُلقت علقه، وجب أربعون دينارا، و إذا أُلقت مضغه، وجب ستون دينارا، و إذا أُلقت عظاما و فيه عقد قبل ان يشق فيه السمع و البصر، وجب فيه ثمانون دينارا، فاذا تم خلقه - بأن شق سمعه، و بصره، و تكاملت صورته قبل أن تلجه الروح فهو الجنين - يجب فيه مائة دينار.

## دية النطفة و العلقه و المضغه فصاعدا

• و عندهم فيه غرة عبد أو أمة «٣». و بكل ذلك عندنا تصير أم ولده، و تنقضى به عدتها. و أما الكفارة فلا تجب بإلقاء الجنين على ضاربها.

• (٣) الأم ٦: ١٠٧ و ١٠٩، و السراج الوهاج: ٥٠٩، و الوجيز ٢: ١٥٧، و حلية العلماء ٧: ٥٤٤، و المجموع ١٩: ٥٦، و كفاية الأخيار ٢: ١٠٧، و المدونة الكبرى ٦: ٣٩٩، و بداية المجتهد ٢: ٤٠٧، و أسهل المدارك ٣: ١٤٢، و اللباب ٢: ٦٢٠، و المغنى لابن قدامة ٩: ٥٣٦، و الشرح الكبير ٩: ٥٣١، و الهداية المطبوع مع شرح فتح القدير ٨: ٣٢٤، و البحر الزخار ٦: ٢٥٦.

## دية النطفة و العلقه و المضغه فصاعدا

• و قال الشافعي: إذا تم الخلق تعلق به أربعة أحكام الغرة، و الكفارة، و انقضاء العدة، و تكون أم ولد. و ان شهدن أربع قوابل أنه قد تصور الخلق و إن خفي ذلك على الرجال قبل ذلك، و ان شهدن أنه مبتدأ خلقه بشر غير أنه ما خلق فيه تصوير و لا تخيط، فالعدة تنقضي به. و الأحكام الثلاثة فعلى قولين، و ان أقت مضغه و أشكلت على القوابل، لم يتعلق بها الأحكام الثلاثة غير العدة قولاً واحداً، و العدة على قولين «١».

• دليلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم «٢».

• (١) المجموع ١٩: ٥٧.

• (٢) الكافي ٧: ٣٤٢ حديث ١ و ٧: ٣٤٥ حديث ٩ و ١٠، و الفقيه ٤: ٥٤ حديث ١٩٤، و التهذيب ١٠: ٢٨١ حديث ١١٠٠ و ١١٠١ و ١٠: ٢٨٥ حديث ١١٠٧.

## دية الجنين

- الأول في الجنين
- الجنين إذا ولج فيه الروح ففيه الدية كاملة ألف دينار إذا كان بحكم المسلم الحر و كان ذكراً، و في الأنثى نصفها، و إذا اكتسى اللحم و تمت خلقته ففيه مائة دينار ذكراً كان الجنين أو أنثى، و لو لم يكتس اللحم و هو عظم ففيه ثمانون ديناراً، و في المضغة ستون، و في العلقه أربعون، و في النطفه إذا استقرت في الرحم عشرون، من غير فرق في جميع ذلك بين الذكر و الأنثى.

الضمان على من؟

• فإذا ثبت أنه مضمون فالضمان على من؟ لا يخلو من أربعة أحوال إما أن يكونا عالمين، أو الحاكم عالما و الولي جاهلا، أو يكون الولي عالما و الحاكم جاهلا، أو جاهلين.

## الضمان على من؟

- فان كانا عالمين: فالضمان على الحاكم لأن الولى طلب بحقه و هو لا يعلم حقه فقضى له بذلك و فوضه إليه، فكان الضمان عليه،
- و إن كان الحاكم عالما و الولى جاهلا فمثل ذلك.

الضمان على من؟

• و إن كان الحاكم جاهلا و الولي عالما، فالضمان على الولي دون الحاكم لأنه قتل الجنين مع العلم بحاله، فكان التفريط منه،



## الضمان على من؟

• و إن كانا جاهلين

• قال قوم على الحاكم الضمان لأنهما تساويا في الجهالة، و انفراد بالتمكين،

• و قال آخرون على الولي لأنهما تساويا في الجهالة، و انفراد بالمباشرة،

• و قال قوم الضمان على الولي بكل حال دون الحاكم لأن الحاكم مكنه من قتل واحد فقتل هو اثنين، و لأنه هو المباشر، و هذا هو الأقوى عندى.

## الضمان على من؟

• فكل موضع قلنا الضمان على الولى فالديه على عاقلته، و الكفارة فى ماله، لأنه قتل خطأ، و كل موضع قيل على الحاكم، فهذا من خطأ الحاكم، فقال قوم على عاقلته كغير الامام، و قال آخرون فى بيت المال لأن خطأ الحاكم يكثر، و كذلك الامام عندهم، فلو جعل على عاقلته بادوا بالديات.

## الضمان على من؟

- فمن قال: الديق على عاقلته، قال: الكفارة في ماله، و من قال في بيت المال فالكفارة على قولين أحدهما في ماله، و الثاني في بيت المال.
- و الذي نقول إن خطأ الحاكم على بيت المال، فأما الإمام فلا يخطئ عندنا، و إنما قلنا ذلك، لما رواه أصحابنا من أن ما أخطأت الحكام فهو في بيت المال.

## خطأ الحاكم على بيت المال

• «١» ١٠ باب أن أرش خطأ القاضي في دم أو قطع على بيت المال

• ٣٣٦٥١ - ١ - «٢» محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن الأصبع بن نباتة قال: قضى أمير المؤمنين ع أن ما أخطأت القضاء في دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين.

## خطأ الحاكم على بيت المال

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ «٣».
- (٢) - الفقيه ٣ - ٧ - ٣٢٣١.
- (٣) - التهذيب ٦ - ٣١٥ - ٨٧٢.

## خطأ الحاكم على بيت المال

- و كيف كان فلو أخطأ فأتلف بأن حكم لأحد بمال أو على أحد بقصاص أو نحو ذلك ثم ظهر أن الخطأ في الحكم و لم يكن مقصراً في الاجتهاد **لم يضمن لأنه محسن** و كان على بيت المال بلا خلاف أجده فيه نصاً و فتوى، قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر الأصبغ « ١ »: « ما أخطأه القضاء في دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين ».

## خطأ الحاكم على بيت المال

• المسألة الثالثة:

• لو أقام الحاكم الحد بالقتل فبان فسوق الشاهدين أو الشهود كانت الدية في بيت المال كغيرها مما يخطأ فيه و لا يضمنها الحاكم و لا عاقبته بلا خلاف أجده فيه إلا ما يحكى عن ظاهر الحلبي (الحلى خ ل) من الضمان في ماله، وهو واضح الضعف،

## خطأ الحاكم على بيت المال

### • ضرورة كونه معداً لمصالح المسلمين،

فضمان خطائه على بيت مالهم، كما تقدم تحقيق ذلك في كتاب القضاء «١» فلاحظ و تأمل، و كذا الكلام في الكفارة هنا و في المسألة السابقة و إن تردد الشيخ فيها في المحكى من مبسوطة و تبعه الفاضل في المحكى من مختلفه، و الله العالم.